

العنوان:	فعالية السياسة المالية بالجزائر : مقارنة تحليلية وقياسية
المصدر:	مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية (الكويت)
المؤلف الرئيسي:	عبدالرحيم، شيببي
مؤلفين آخرين:	بطاهر، سمير(م. مشارك)
المجلد/العدد:	مج 12, ع 1
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2010
الشهر:	يناير
الصفحات:	37 - 59
رقم MD:	68826
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	الإفناق الحكومي، الجزائر، السياسة المالية، النظم الاقتصادية، تقييم الأداء، الميزانية، التنمية الاقتصادية، تنمية الموارد البشرية، التوظيف، الاستثمار، الاقتصاد الكلي، الأزمات المالية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/68826

فعالية السياسة المالية بالجزائر: مقارنة تحليلية وقياسية

شبيبي عبد الرحيم

سمير بظاهر

فعالية السياسة المالية بالجزائر: مقارنة تحليلية وقياسية

* شبيبي عبد الرحيم

** سمير بطاهر

ملخص

تتناول هذه الورقة فعالية السياسة المالية في الوصول إلى أهداف النمو الاقتصادي وتوظيف الأجيال في الجزائر. وذلك باستخدام اختبار جرانجر لكشف العلاقة بين الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة التوظيف ونسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي. وقد تبين أن الإنفاق العام لا يقود إلى النمو الاقتصادي أو إلى البطالة، بينما وجد أن النمو الاقتصادي يقود إلى الإنفاق العام (مؤكدًا بذلك قاعدة واجنر للجزائر). كما تبحث الورقة تأثير الاستثمار العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على الاستثمار الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي باستخدام اختبار التكامل لجوهانسن. وقد تبين أن هناك استجابة سلبية لنسبة الاستثمار الخاص للتغير في نسبة الاستثمار العام.

The Effectiveness of Fiscal Policy in Algeria : An Analytical and Econometric Approach

Chibi Abderahim
Samir Bettahar

Abstract

This paper deals with the effectiveness of fiscal policy in achieving the objectives of economic growth and employment generation in Algeria. A Granger causality test of the relationship between public expenditure as a ratio of GDP, the employment rate and the rate of GDP growth is conducted. It is shown that public expenditure does not cause either economic growth or unemployment (implying an effective fiscal policy); while economic growth is found to cause public expenditure (confirming Wagner's law for Algeria). Further, the paper investigates the impact of public investment as a ratio of GDP on private investment as a ratio of GDP using Johansen's co-integration test. It is shown that there exists a negative response for the private investment rate to changes in the public investment rate.

* شبيبي عبد الرحيم : أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية - جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، الجزائر.
chibirahim@yahoo.fr

** أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية - جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان، الجزائر.
sambetta@yahoo.fr

مقدمة

للجزائر إمكانيات معتبرة من الموارد الطبيعية التي تشكل عنصرا هاما في إثراء الاقتصاد الجزائري ودعم قوته، إلا أن إدارة هذه الموارد خارج قطاع الطاقة قد همّش، نظرا لنقص الحوافز التشجيعية لتنمية إنتاج السلع خارج هذا القطاع، الأمر الذي كان له أثر واضح على السياسة المالية في الجزائر وخاصة الهيكل الضريبي، نتيجة لكبح تنمية موارد دخل بديلة. فاعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد النفطية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة ترتب عليه آثار على الاقتصاد الكلي جعلت نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي مرهونا بتقلبات أسعار النفط الدولية، التي كان لها فروقات مقابلة لقيمة الصادرات والإيرادات العامة ومدى توفر النقد الأجنبي. كما كان لها تأثير مباشر على إدارة الإنفاق العام الذي انتقل من حوالي 22% من الناتج الإجمالي في سنة 1963 إلى حوالي 40% من هذا الناتج في سنة 1993. ويمكن رد أسباب توسع السياسة المالية بالجزائر إلى ثلاثة محدّدات متداخلة ومتكاملة وهي: المحدّد الاقتصادي والبنوي، ونقص ذلك حتمية تغيير الهيكل الاقتصادي، والمحدّد الاجتماعي الذي يتمثل في ضغط الطلب على الخدمات العامة، وأخيرا المحدّد الأهم وهو المحدّد المالي المتمثل في اليسر المالي الناتج عن قطاع الطاقة، إذ أنه كان ينظر إلى أسعار النفط المواتية في أغلب الأحيان على أنها إشارة إلى حدوث زيادة دائمة في الدخل، قادت إلى مستويات عالية من الإنفاق العام كان من الصعب خفضها حين ظهر أن الطفرة لم تكن سوى طفرة مؤقتة، وهذا ما عبّرت عنه بوضوح صدمة النفط العكسية في سنة 1986 التي كانت ميلادا لمجموعة من الإصلاحات المالية.

ومنذ بداية تسعينات القرن الماضي، شرعت الجزائر بتطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط تسيير الاقتصاد والتخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية، بحيث تم تبني قانون الإصلاح الضريبي في سنة 1992، مع تقليل تدخل الدولة في الاقتصاد وفسح المجال للمبادرة الخاصة بغية التقليل من آثار المنافسة. غير أن أهم ما ميز هذه المرحلة هو ارتفاع حجم الدين العام للدولة نتيجة ارتفاع حجم المديونية الخارجية وتبني الدولة لسياسة التطهير المالي للمؤسسات العاجزة، مما أسفر عن اختلال في المالية العامة للدولة أضفى ميزة عدم القدرة على الاستمرار في تحمل العجز في الميزانية.

لقد أعطت عودة ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة دفعا جديدا للسياسة المالية، حيث ساهمت بشكل كبير في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، لعل من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية ومعدل البطالة وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

تسعى هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على واقع السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري من خلال محاولة الإجابة عن التساؤلات التالية: كيف يتطور الأداء الاقتصادي للسياسة المالية بالاقتصاد الجزائري في ظل التحولات السياسية والاقتصادية التي تشهدها الدولة؟ وهل هناك فعالية تامة لهذه الأخيرة في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المرجوة (النمو والتوظيف)؟

تتكون بقية هذه الورقة من ثلاثة أقسام: يحتوي القسم الثاني على تحليل نظري لفعالية أداء السياسة المالية من خلال مراقبتها للطلب الإجمالي و التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج، انطلاقاً من مختلف المقاربات النظرية المتعلقة بفعالية أو عدم فعالية السياسة المالية، ثم توضيح ذلك من خلال الاقتصاد الكلي النموذجي. ويتضمن القسم الثالث تحليلاً وصفيًا لتطور السياسة المالية عبر مراحل مسار التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال تحليل أدائها الاقتصادي، ومدى مساهمتها في تحقيق بعض الأهداف الاقتصادية الكلية. أما القسم الرابع، فهو عبارة عن تحليل قياسي، سنحاول من خلاله التعرف على طبيعة التفاعلات الديناميكية ما بين السياسة المالية وكل من النمو والتوظيف. هذا، وفي القسم الأخير يتم تلخيص للنتائج واقتراح لبعض التوصيات.

الإطار النظري للدراسة

يمكن تعريف السياسة المالية على أنها عبارة عن دراسة تحليلية للنشاط المالي للاقتصاد العام بوحداته المختلفة ذات الطبيعة الاقتصادية والإدارية، وما يستتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي. وتتضمن السياسة المالية، في ما تتضمنه، تكييفاً كمياً لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة، وكذلك تكييفاً نوعياً لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات مع الحفاظ على الوظيفة المالية لكليهما، وذلك من أجل تحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد ودفع عجلة التنمية. وهنا تبرز أهمية السياسة المالية في تحليل أهم آثار النشاط المالي للدولة بالنسبة لمجموعة من العلاقات الاقتصادية الأساسية وهي: قيم وأسعار السلع والخدمات، ومستوى الطلب الإجمالي وتوزيع الدخل.

ويقصد بكفاءة أداء السياسة المالية العمل على تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد، وكفاءة استخدامها بين الدولة والقطاع الخاص، والالتزام بفعالية تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة، بما يضمن تعظيم رفاة المجتمع من خلال إشباع ما يفضله أفراد من سلع وخدمات. ويقصد هنا بالفعالية، توجيه الموارد العامة إلى الاستخدامات التي ينشأ عنها مزيج من المخرجات، تتفق مع تفضيلات أفراد المجتمع من نمو وتوظيف. أما الكفاءة، فيقصد بها تقنين العقلانية بين المدخلات والمخرجات.

لقد اهتمت معظم الأدبيات التقليدية المتعلقة بفعالية السياسة المالية بمدى قدرتها على مراقبة الطلب الإجمالي والتوظيف الكامل لعوامل الإنتاج، بالشكل الذي يؤدي فيه استعمال أدوات السياسة المالية إلى تحفيز أو كبح النشاط الاقتصادي في المدى القصير والمتوسط، وكذلك أثر السياسة المالية على سير الاقتصاد الكلي ومدى تجاوب سلوك المستهلك مع التغيرات الجبائية، وتوازن السوق المالي، وسلوك أسعار السلع وكذلك توازن القطاع الدولي. ومن أجل تحديد هذا الأثر، حري بنا معالجة مراقبة السياسة المالية للطلب الإجمالي والتوظيف الكامل لعوامل الإنتاج انطلاقاً من مختلف المقاربات النظرية للسياسة المالية في حد ذاتها، والتي سيتضح من خلالها مدى فعالية هذه الأخيرة في تحقيق هذه الأهداف.

التزمت المدرسة النقدية منذ بدايتها في خمسينات القرن الماضي بفكرة التوقعات التكيّفية، منطلقة من العلاقة بين البطالة والتضخم والمعروفة بمنحنى فيليبس (1958). غير أن مبادئ السياسة الاقتصادية التي احتوتها أطروحة فيليبس لاقت اعتراضاً كبيراً من قبل فريدمان (1968)، حيث أن التوازن بين البطالة والتضخم في المدى القصير لا يقتضي بالضرورة المنظور الكينزي لتوازن سوق العمل المتميز بالثبات الاسمي للأجور. ففي المدى القصير، يتفق فريدمان مع الكينزيين فيما يتعلق بالفعالية النسبية لسياسات الطلب ومنها السياسة المالية، مع مراعاة ظاهرة الخداع النقدي. أما في المدى الطويل، فإننا سنجد اختلافاً في معطيات المشكل، هذا إذا ما اعتبر أن تأثير الخداع النقدي هو تأثير قصير المدى، وأن تناظر المعلومات غير دائم. وعليه فإن الإنتاج والتوظيف لن يتغيرا في المدى الطويل، بينما ستزداد نسب التضخم، وهو ما سيجعل من التحكم المستمر في التضخم والبطالة غير ممكن بسبب التوقعات التكيّفية للأفراد، وهو ما يسمى بفرضية التسارع التضخمي، التي ترفض كل أنواع السياسات الاقتصادية الفاعلة، خاصة منها تلك السياسة المالية الممولة بالإصدار النقدي أو الاقتراض.

أما التيار الثاني المتبني لعدم فعالية السياسة المالية فهم التقليديون الجدد الذين انتقدوا كل أشكال السياسات الفاعلة بالاعتماد على دور المعلومات والتوقعات العقلانية، هذا وقد تم تطوير دور المعلومات والتوقعات العقلانية في إطار الاهتمام بالمبادئ الاقتصادية الجزئية للاقتصاد الكلي من أجل شرح ظاهرة الركود التضخمي، حيث أن نقص المعلومات لا يؤدي بالضرورة إلى اختلال التوازن في مجموع الأسواق، ويلاحظ في هذا الصدد أنه إذا ما كانت التوقعات عقلانية، فإن هذا سيشكل حاجزاً للسياسات الظرفية، خاصة منها السياسة المالية، وبالتالي فإن منحني فيليبس سيقى عمودياً سواء في المدى القصير أو الطويل، مع استمرار بقاء معدل البطالة الطبيعي ثابتاً، وهي النتيجة التي توصل إليها فريدمان في المدى الطويل. إلا أن الجديد، بعد الأخذ بعين الاعتبار دور المعلومات والتوقعات العقلانية هو القول بعدم فعالية السياسة المالية و / أو السياسة النقدية حتى في المدى القصير (انظر، على سبيل المثال، نماذج والاس وسارجنت (1976)، ولوكاس (1972)). يترتب على مثل هذا التحليل أن كل سياسة معتمدة على إصدار النقود يمكن توقعها من قبل الفعاليات الاقتصادية (مستهلكين ومنتجين)، لا يمكن لها التأثير على الإنتاج، في حين ستؤثر مباشرة في مستوى الأسعار، وهو مفاد الأطروحة الكمية لحيازة النقود، أي أنه لا يكون لإصدار النقود الناتج عن سياسة مالية توسعية أي أثر مستقر على المستوى الحقيقي للإنتاج ومنه البطالة.

من جهة أخرى، فإن الأعمال الأولى لنظرية الدورات الاقتصادية الحقيقية تتفق مع آراء التقليديين الجدد، وذلك باعتبار أن موارد هذه الدورات تكمن خاصة في الابتكارات التقنية، أي في العوامل الحقيقية للعرض، مع ترك مجال صغير لعوامل الطلب (انظر بلوسر ولونج (1983)). ومنه فإن توقع صدمات اسمية أو عدم توقعها لن يكون له أي تأثير على الدخل والتوظيف، وبالتالي فإن هناك رفض لكل سياسات الطلب بما فيها السياسة المالية.

بالمقابل، إذا ما تعرض الاقتصاد إلى صدمات نقدية أو موازنية، فإنه سيسمح بظهور حالات خاصة متعلقة بفعالية السياسات الاقتصادية، هذا وقد أوضح بارو (1981) أن وجود فعالية للسياسة المالية، خاصة

منها السياسة المالية الاستقرارية، يتأتى بالتركيز على نتائج صدمة في الميزانية يمكن أن يكون لها نتائج إيجابية على النشاط الاقتصادي. وما يمكن استخلاصه ، هو أن وجود صدمة موازنية معبر عنها بارتفاع دائم في الإنفاق العام في سوق السلع، من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع متساوي النسب لكل من العرض الكلي والطلب الكلي، وبدون تغيير في معدلات الفائدة، أي أن أثر الصدمة الموازنية الدائمة في النشاط الاقتصادي هو إيجابي، وبالتالي فإنه سيكون بمنأى عن مبدأ عدم فعالية السياسات الاقتصادية والسياسة المالية، لأن توازن الميزانية وحده قد يؤدي إلى آثار استقرارية إيجابية، مما يعني عدم حياد السياسة المالية.

إضافة إلى ذلك، فقد قال الكينزيون الجدد بالفعالية التامة للسياسات الاقتصادية، خاصة عندما يتعلق الأمر بتحقيق الأهداف، سواء كان ذلك من خلال تسهيل تعديلات الأسواق في اقتصاد ذو أسعار مرنة، أو من خلال معالجة عجز التنسيق بالإسهام في ظهور المؤثرات الخارجية الايجابية الناتجة عن التدخل الحكومي ، وهذا ما سيسمح للاقتصاد بالاقتراب من وضعية التوازن. كذلك في إطار تحليل النمو الداخلي النشأة فان الدور الايجابي للسياسة المالية الاستقرارية يظهر جلياً في إعادة تخصيص الموارد أو في إعادة توزيع الدخل . وفي هذا الصدد، قام مانكيو (1992) بتوضيح الوسائل التي تسمح بتأسيس التجسيد الجديد للاقتصاد الكينزي، وذلك بتقديمه لقائمة تضم ستة اقتراحات تمس التصرف التقديري للمقرر السياسي تجاه التنسيق الطرقي للسياسات الاقتصادية المثالية، ولاستبعاد التحام السياسات بقاعدة ثابتة (انظر أيضاً بريسكوت وكايدلاند (1977)).

إن فعالية السياسة المالية ضمن الاقتصاد الكلي النموذجي ترتبط بازدواجية الآثار المتاحة، التي يمكن حصرها في موضوعي آثار الجذب أو التحريك و آثار المنافسة أو الإقصاء . ويمكن إدراك آثار المنافسة أو الإقصاء من منظور حقيقي متعلق بدناميكية الظروف الاقتصادية، وكذلك ديناميكية النمو. وقد ظهرت الدراسات المهمة بموضوع أثر المنافسة ابتداء من سبعينات القرن الماضي، خاصة المقاربات التوسعية لمفهوم الإزاحة التي سمحت حالياً بإعادة تجميع هذا الأثر في منظورين: إزاحة حقيقة مطلقة وإزاحة حقيقة تقاضلية.

تقترن الإزاحة الحقيقية المطلقة من المنظور الأول بوضعية التوظيف الكامل، فعند بلوغ هذه الوضعية، فإن كل النفقات العامة الممولة عن طريق الدين العام سوف تتعادل مع عرض السلع والخدمات الذي لا يمكنه التوسع على الأقل في المدى القصير، مما سيؤدي إلى إقصاء للنفقات الخاصة، أي ظهور أثر معاكس لما نبحث عنه من تغيير لسلوك الأفراد الخواص. وبما أن عرض السلع والخدمات لا يمكنه الزيادة، فإن هذا سيولد حركة في الأسعار من شأنها أن تعيد التوازن عن طريق التطور التدريجي، (انظر ويلسون(1979)). أما المنظور الثاني للإزاحة الحقيقية المطلقة فعادة ما يتم ربطه بسلوك العقلانية الفائقة الذي تنتهجه العائلات. ففي هذه الحالة، تعتبر العائلات أن النفقات العامة الممولة بالدين العام والنفقات الخاصة قابلة للإحلال التام في ما بينهما ، لأنها تعتبرهما كشيئين متساويين يسمحان لها بالزيادة من رفاهيتها. وبالتالي، فإن زيادة النفقات العامة سيؤدي إلى تخفيض تلقائي للنفقات الخاصة، وبنفس حجم ارتفاع الإنفاق العام. (انظر دافيد وسكادينج (1974)). أما مفهوم الإزاحة الحقيقية التقاضلية، فقد ارتبط بإعادة طرح النقاشات

المتعلقة بتحديد عبء الدين العام ما بين الأجيال، والتي تمثلت في الآراء المحتمدة ما بين التيارين التقليدي و الكينزي.

وبعيدا عن نقاشات المدارس الاقتصادية، فقد قامت عدة أبحاث تجريبية بدراسة أثر الإنفاق العام على الإنتاج و العمالة، حيث تم توضيح الدور الايجابي لنفقات الاستثمار. فمن جهة، يقوم الاستثمار العام بإنتاج بعض السلع الإنتاجية الجماعية وإنشاء وتطوير البنى التحتية، إضافة إلى تكوين و تاهيل رأس المال البشري. وهذا من شأنه ممارسة نوع من الآثار الإيجابية لصالح الاستثمار الخاص المتمثلة في رفع فعالية عنصر العمل و زيادة الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص (أنظر، على سبيل المثال، أشور (1989)، ومانيلي (1992)). من جانب آخر، قد يزاحم الاستثمار العام نظيره من الاستثمار الخاص في حالة التمويل بالعجز، إذ يتوقع أن يؤدي هذا العجز إلى زيادة في سعر الفائدة، وارتفاع عبء الضرائب مع تقييد للائتمان الموجه للاقتصاد (أنظر، على سبيل المثال، شيبير وجينبرجن (1998)، وشفيق (1992)).

وتبين بعض الدراسات التطبيقية أن هناك علاقة إيجابية في المدى الطويل بين نسبة الإنفاق الحكومي وانخفاض معدلات البطالة (أنظر، على سبيل المثال، أبرامز (1999)). بينما جزمت العديد من الدراسات التجريبية الأخرى بأن ارتفاع حجم الإنفاق عن مستوى معين قد يؤدي إلى آثار سلبية على النمو و يضعف من كفاءة سوق العمل. تم تأييد أطروحة العلاقة السلبية بين الإنفاق العام والنمو والتوظيف في عدد من الدراسات التطبيقية في الدول المتقدمة (انظر أفيلا وستروخ (2003)، و الجان وأصحابه (2002)، والسينا وأصحابه (2002)، ونيكل وأصحابه (2005)، وفيلدمان (2006)).

تطور أداء السياسة المالية بالجزائر

شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغيرات عديدة ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم و الإيديولوجيات و كذا الاستراتيجيات، وبالتالي تغيير القرارات و الأنظمة. و عليه فإنه يمكن ردّ عوامل تطور السياسة المالية بالجزائر إلى ثلاث محددات متداخلة و متكاملة، وهي: المحدد الاقتصادي المتمثل في حتمية تغيير الهيكل الاقتصادي، المحدد الاجتماعي المتمثل في ضغط الطلب على الخدمات العمومية، و المحدد المالي المتمثل في اليسر المالي الناتج عن قطاع النفط. و بناء على ذلك، يمكن تقسيم تطور السياسة المالية و أدائها الاقتصادي إلى أربع فترات:

(1) فترة ما بعد الاستقلال (1963-1966): لقد شهدت هذه المرحلة إرادة الدولة الجزائرية في القضاء على التبعية الاقتصادية للاقتصاد الفرنسي، ونظراً لعدم توفر القدرة و القوة الاقتصادية لقطاع الدولة، فقد كان من غير الممكن الشروع في بناء نظام مركزي قوي، و يمكن ملاحظة ذلك من خلال ثبات نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي عند حدود 20 إلى 25%، بحيث توجه معظم هذا الإنفاق إلى نفقات الإدارة بنسبة فاقت 80% من مجموع الإنفاق العام، بينما شهدت نفقات التجهيز نسبة متواضعة تراوحت ما بين 15 و 25% من هذا المجموع. و يمكن إرجاع ذلك إلى نمط الإدارة المتبع

في هذه الفترة وهي الإدارة الذاتية التي تم تطبيقها في الميدان الزراعي نظرا لهيمنة هذا القطاع على الاقتصاد الجزائري آنذاك، حيث كانت مساهمته في الناتج القومي تمثل 16,4%. وكذلك، ضعف القطاع الصناعي بعد رحيل الكوادر الفرنسية وقلة الموارد المالية، وقد حال ذلك دون التدخل الكبير للدولة في الاقتصاد، مما أدى إلى تحقيق معدلات نمو متواضعة لم تزد على - 4,8% في سنة 1966، أما نسبة البطالة فقد بلغت في نفس هذه السنة حوالي 32,9%.

(2) فترة التخطيط (1967-1987): قامت الجزائر في هذه الفترة بتبني الخيار الاشتراكي كمنهج للتنمية الاقتصادية ركزت فيه على القطاع الصناعي بغرض إحداث تنمية شاملة، الأمر الذي استدعى تدخلا قويا للدولة في الحياة الاقتصادية، عبر عنه ارتفاع الإنفاق العمومي خلال هذه الفترة، إذ انتقل هذا الأخير من 25,98% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1967 إلى حوالي 43% من هذا الناتج في سنة 1986. وقد تطلب هذا النموذج للتنمية المبني على نظرية الصناعات المصنعة استثمارات ضخمة حققت معدلات نمو اقتصادي إيجابية جدا، إذ بلغت نسبة 9,21% في سنة 1978، كما امتصت عددا لا بأس به من اليد العاملة، إذ انخفضت نسبة البطالة إلى حوالي 13,28% في سنة 1983، وهو ما دفع الدولة خلال هذه الفترة إلى توجيه سياستها المالية نحو هذا المجال بزيادة إنفاقها الاستثماري، معتمدة في تمويل ذلك على الجباية النفطية التي مثلت أهم مصدر للتمويل آنذاك. بالمقابل، فقد شهدت مستويات التضخم نوعا من الارتفاع، بلغت نسبته 17,52% في سنة 1978 و 14,65% في سنة 1981.

(3) الفترة الانتقالية (1988-1998): لقد كان للأزمة النفطية لسنة 1986 الوقع الكبير في الاقتصاد الجزائري، حيث ظهرت بوادر الانهيار بعد انخفاض أسعار النفط، حيث أظهرت ضعف النظام الاقتصادي خاصة في ما يتعلق بالحصول على الموارد المالية الموجهة لتمويل الاقتصاد، كما كشفت عن هشاشة نظام التراكم في القطاع الصناعي العام. ومنذ بداية تسعينات القرن الماضي، شرعت الجزائر في تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من أجل تغيير نمط إدارة الاقتصاد والتخفيف من تبعية السياسة المالية للإيرادات النفطية، بحيث تم تبني قانون الإصلاح الضريبي في سنة 1992، مع تقليل تدخل الدولة في الاقتصاد وفتح المجال للمبادرة الخاصة بغية التقليل من آثار المنافسة. ورغم الإصلاحات المتبعة آنذاك والتي اهتمت فقط بإعادة الهيكلة التنظيمية للمؤسسات العامة مصحوبة بتطهير مالي لهذه الأخيرة غير أنها لم تمس علاقات التوظيف. وعليه فقد تدهورت الحالة العامة للنمو الاقتصادي والتوظيف نتيجة غياب الاستثمارات الجديدة من قبل المؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة في ظل تطبيق السياسة العامة وأهداف برنامج التعديل الهيكلي المطبق في سنة 1994، وعليه فقد أصبحت هذه المؤسسات غير منتجة بصورة مزمنة ومتخمة بالعمالة، وبذلك وصلت معدلات البطالة إلى مستويات مرتفعة، بلغت نسبتها 28% في سنة 1998. أما عن النمو الاقتصادي فقد شهدت في هذه الفترة معدلات سالبة (-1% في سنة 1988، -1,2% سنة 1991، و -0,9% في سنة 1994)، وذلك يمكن قول الشيء نفسه عن معدلات التضخم التي وصلت إلى أعلى مستوياتها في سنة 1992، إذ بلغت حوالي 31,66%. غير أن أهم ما ميز هذه المرحلة هو ارتفاع حجم الدين العام للدولة نتيجة ارتفاع حجم المديونية الخارجية وتبني الدولة لسياسة التطهير المالي للمؤسسات العاجزة، إذ بلغ نسبة

شبيبي عبدالرحيم، بطاهر سمير

98.9% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1995، مما يدل على ضعف تمويل الدولة الذاتي للاقتصاد آنذاك، مما أسفر عن اختلال في المالية العامة للدولة أضفى ميزة عدم القدرة على الاستمرار في تحمل العجز في الميزانية .

(4) فترة الانتعاش الاقتصادي (1999-2006): إن عودة ارتفاع أسعار النفط ابتداء من الثلث الأخير لسنة 1999 أضفى نوعاً من الراحة المالية، تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تموية، عبّر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام ضمن ما سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، بحيث ارتفعت نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي من 28.31% في سنة 2000 إلى حوالي 34.87% في سنة 2003. فمبلغ 155 مليار دولار الذي تم اعتماده خارج ميزانية الدولة لتمويل هذا البرنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة بانتهاج سياسة مالية تموية ذات طابع كينزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العامة الكبرى. وقد ساهمت السياسة المالية بشكل ملحوظ في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية ظاهرياً، لعل من أهمها انخفاض حجم المديونية الخارجية إلى حدود 4,88 مليار دولار في سنة 2007، وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي إلى مستويات مقبولة، إذ بلغ 6.8% في سنة 2003. كما شهدت مستويات التوظيف ارتفاعاً ملحوظاً انخفضت معه نسبة البطالة في الجزائر إلى أكثر من النصف خلال السنوات الست الماضية، إذ سجلت الأرقام الرسمية لسنة 2007 نسبة 11.8%. أما عن معدلات التضخم فقد وصلت إلى أدنى مستوياتها، حيث بلغت 0.33% في سنة 2000 و1.64% في سنة 2005. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (1): بعض مؤشرات أداء الاقتصاد الجزائري للفترة 1999-2007

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل النمو %	3.2	2.2	2.1	4.1	6.8	5.2	5.1	1.8	4.6
معدل البطالة %	29.2	29.5	27.3	25.9	23.71	17.7	15.26	12.3	11.8
معدل التضخم %	2.64	0.33	4.22	1.41	2.58	3.56	1.64	1.8	4.6
المديونية الخارجية (مليار \$)	27.997	25.272	22.587	22.828	23.523	22.158	16.839	5.583	4.889

المصدر: (From 1999 to 2007: Different Reports of Algerian Finance Ministry: "Finance and Economique Situation".

من النظرة الأولى للجدول أعلاه، يتبادر إلينا وجود أثر للإنفاق العام على تطور الناتج المحلي الإجمالي و التوظيف، غير أن طبيعة الاقتصاد الجزائري المبني على صادرات النفط والغاز يدفعنا إلى إبداء بعض التحفظ !

إن معدلات النمو المحققة تعتبر متواضعة مقارنة مع قيمة الاستثمارات التي تم رصدتها خلال هذه السنوات. فالجزائر أنفقت متوسطاً سنوياً في مجال الاستثمار العمومي يفوق 10% من الناتج المحلي الإجمالي، لتجني بعدها نمواً سنوياً أقل من 5%، مما يكشف عن وجود اختلال و عدم فعالية. فضخ نسبة عشرة بالمائة (أي ما يعادل تقريباً 155 مليار دولار) من القيمة الإجمالية للاقتصاد الجزائري، ثم الحصول على نسبة

4.7% كم متوسط نمو سنوي ما بين عامي 2001 و 2007، يعني أننا لم نحقق أي نتيجة فعلية إذا ما استبعدنا النفط والغاز التي تصل مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي حوالي 46%.. و من أجل توضيح أكثر لهذه الرؤية، فقد تم القيام بتحليل معدلات النمو السابقة من أجل معرفة القطاعات التي تعكس التأثير الفعلي لمضاعف الإنفاق الحكومي، وذلك عن طريق تحليل نمو حجم الإنتاج لمختلف القطاعات الاقتصادية خلال فترة الإنعاش الاقتصادي، وهذا ما يلخصه الجدول التالي:

الجدول رقم (2): تطور معدلات نمو القطاعات الاقتصادية للفترة 1999-2006: (%)

القطاعات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
النفط والغاز	6.1	4.7	-1.6	3.7	8.1	0.9	5.3	1.8
الزراعة	2.7	-5	13.2	1.3-	17	3,1	1.9	4.9
الصناعة	1.62	1.4	1.1	2.9	1.4	2.6	1.7	2.8
الأشغال العمومية	1.4	4.1	2.8	8.2	5.8	8	7.5	11.6
الخدمات	3.14	2.6	3.1	5.4	5.7	7.7	5.6	5

المصدر: (From 1999 to 2007), "Finance and Economique Situation", Different Report of Algerian Finance Ministry.

يسمح لنا الجدول أعلاه باستنتاج الحقائق التالية:

- رغم النمو الذي يحققه قطاع النفط والغاز من سنة إلى أخرى، إلا أن هذا النمو يربط أساساً ب: أسعار النفط في الأسواق العالمية، مخزون البلد من النفط والغاز، حصة الجزائر من المبيعات في الأسواق الدولية و التي ترتبط بدورها بقرارات منظمة الدول المصدرة للنفط الخاصة بالكميات المباعة. كل هذا يدفع إلى رفض وجود أثر مضاعف للإنفاق الحكومي في هذا القطاع.
- شهد القطاع الزراعي معدلات نمو متباينة بين الإيجاب والسلب، وذلك لارتباطه الوطيد بالظروف الجوية التي تمر بها البلاد، وذلك ما ترجمته سنتي 2000 و 2002 اللتان شهدتا نوعاً من الجفاف. أما معدلات النمو الإيجابية وخاصة منها المحققة في سنة 2003 (+17%) فترجع أساساً إلى تحسن الأحوال الجوية و أيضاً إلى بداية حصد ثمار المخطط الوطني للتنمية الزراعية و المخطط الوطني للتنمية الريفية و الزراعية، غير أنه يمكن إهمال تأثير هذين المخططين، خاصة إذا ما علمنا بأن معظم المساحات المزروعة هي عبارة عن أراضٍ بور. إذن يمكن رفض وجود أثر مضاعف للإنفاق الحكومي في هذا القطاع.
- شهد القطاع الصناعي معدلات نمو متواضعة ترجع بالدرجة الأولى إلى ارتفاع إنتاج القطاع الخاص بحوالي 4% في سنة 2001 و 5% في سنة 2003، بينما شهد إنتاج القطاع العام تدهوراً كبيراً من سنة إلى أخرى مع استثناء النشاطات المرتبطة بقطاع البناء و الأشغال العمومية: كالمناجم و المحاجر، صناعة المواد نصف المصنعة و صناعة الخشب و الورق. ويرجع ضعف نمو القطاع الصناعي العام إلى منافسة القطاع الخاص و السلع المستوردة، خاصة في ميدان الصناعات الغذائية و الكهرومنزلية و كذلك صناعة النسيج، الجلود و الأحذية، وإلى انخفاض الطلب المتعلق بانخفاض القدرة الشرائية

شيبى عبدالرحيم، بظاهر سمير

للمواطن، قلة الجودة وضعف الطاقة التمويينية نتيجة تردي الأوضاع المالية في المؤسسات العامة. إذن، يمكن أيضا رفض وجود أي أثر لمضاعف الإنفاق الحكومي في هذا القطاع.

- أما قطاع البناء و الأشغال العمومية فقد شهد معدلات نمو فاقت التوقعات، بحيث انتقلت من 1,4% في سنة 1999 لتصل إلى حدود 11,6% في سنة 2000. كما ارتفعت القيمة المضافة لهذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من 8,5% سنة 2001 إلى 9,1% سنة 2004. ويمكن تفسير ذلك بارتفاع المشاريع الاستثمارية العامة المدرجة ضمن ميزانية التجهيز ومخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، كذلك دعم برامج الإسكان، ناهيك عن برنامج إعادة بناء المنشآت و العمارات المتضررة من زلزال 21 مايو 2003. وهو ما يترجم بوضوح وجود أثر لمضاعف الإنفاق الحكومي في هذا القطاع.

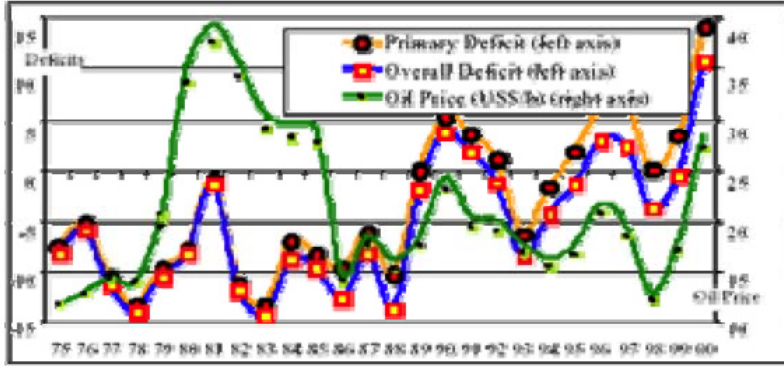
- تأثر قطاع الخدمات بدوره بمعدلات النمو المحققة في القطاعات الأخرى خاصة قطاع البناء و الأشغال العامة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات نمو هذا القطاع التي انتقلت من 3,14% في سنة 1999 إلى حدود 77% في سنة 2000. وقد صاحب هذا الارتفاع توسع في قطاع النقل، ونمو في حجم الواردات كان موجهاً لتغذية نمو القطاعات الأخرى، ونخص بالذكر سنة 2003 حيث ارتفع استيراد الإسمنت بنسبة 70%، الخشب بنسبة 61%، المواد نصف المصنعة بنسبة 56%. الأمر الذي يترجم أيضا وجود أثر لمضاعف الإنفاق الحكومي في هذا القطاع.

من خلال التحليل السابق، يتضح أن معدلات النمو الاقتصادي المحققة بعيدة عن تأثير مضاعف الإنفاق الحكومي، نظرا لغياب أثر هذا الأخير في القطاعات الحيوية المنتجة (النفط والغاز، الزراعة و الصناعة) التي تمتص أكبر نسبة من اليد العاملة، مع العلم أن القيمة المضافة التي يساهم بها قطاع النفط والغاز لوحده في تكوين الناتج المحلي الإجمالي تفوق 46,3% في سنة 2006 مثلا. بينما نلمس نوعا من وجود هذا الأثر في القطاعين الأخيرين غير المنتجين (الخدمات و الأشغال العمومية).

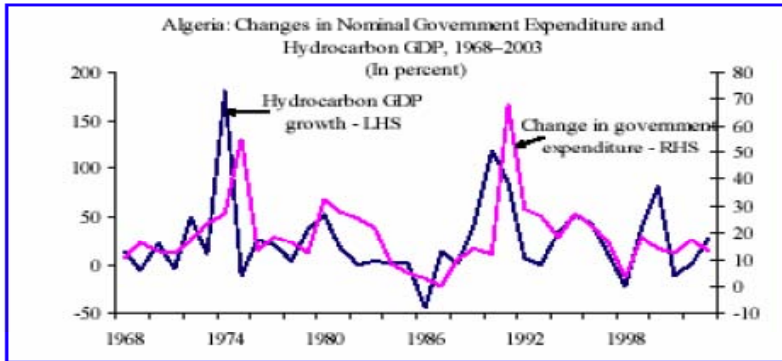
وعليه فإن السياسة المالية التي إنتهجتها الدولة عن طريق زيادة الإنفاق العام بهدف زيادة عرض الإنتاج الوطني و التوظيف لم يكن لها أي أثر يخدم هذا المنظور، ويرجع ذلك بكل بساطة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي و محدودية قدراته. فرغم ضخامة الموارد المالية المخصصة لم تستطع المؤسسات زيادة إنتاجها، الأمر الذي أدى إلى انعدام أثر المضاعف الحكومي في هذا القطاع، مما استدعى تحويل هذه المبالغ في إنشاء البنى التحتية وزيادة واردات السلع، وهما أكثر القطاعات امتصاصا للأيدي العاملة في الوقت الحالي.

وعليه، فإنه يجب استغلال هذه الراحة المالية التي يترجمها ارتفاع احتياطي الصرف الذي بلغ حوالي 110 مليار دولار في نهاية سنة 2007، في توجيه السياسة المالية لتنشيط و تحفيز العرض الكلي، وذلك من خلال زيادة قدرات الإنتاج الوطنية في مختلف القطاعات بواسطة الاستثمار المنتج، وهذا بهدف الخروج من وضعية قوة الموارد و ضعف الفعالية و التخلص من تبعية السياسة المالية (و الاقتصاد الجزائري ككل) لقطاع النفط والغاز، والتي يعبر عنها الشكلان التاليان :

الشكل 1: تطور كل من عجز الموازنة الأساسي، العجز الكلي وأسعار النفط للفترة 1975-2000.
الشكل 2: تطور تغير الإنفاق الحكومي و الناتج المحلي الإجمالي المتأتي من النفط والغاز: (%)



Source: World Bank staff.



المصدر: IMF Country Report No. 05/50. (2005).P.6

منهجية الدراسة

إن تحديد العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية يسمح في كثير من الأحيان بتحديد نوع العلاقة بين هذه المتغيرات في المدى القصير، وهو ما يتيح من معلومات تمكن من الفهم النظري الجيد للظواهر الاقتصادية، وبالتالي فقد أصبحت المعرفة السببية كشرط ضروري لتأسيس جيد للسياسة الاقتصادية. وعموماً، فإنه يمكن القول أن المتغير X يتسبب في المتغير Y إذا ما كان توقع Y الذي يعتمد بشكل كبير على

معرفة ماضي المتغيرين X و Y هو أفضل من توقع Y الذي يعتمد فقط على ماضي Y . ولاختبار هذه الفرضية، فإنه عادة ما يستخدم اختبار العلاقات السببية الذي طوره جراينجر، الذي يعتمد على تقدير نموذج للمتجهات ذات الانحدار الذاتي⁽¹⁾ ذو متغيرين، والمعبر عنه بالمعادلات التالية:

$$X_t = \alpha_x + \sum_{i=1}^p \beta_{x,i} X_{t-i} + \varepsilon_{x,t} \quad (1)$$

$$Y_t = \alpha_y + \sum_{i=1}^p \beta_{y,i} Y_{t-i} + \varepsilon_{y,t} \quad (2)$$

$$X_t = \alpha_x + \sum_{i=1}^p \beta_{x,i} X_{t-i} + \sum_{i=1}^p \phi_{x,i} Y_{t-i} + \varepsilon_{x,t} \quad (3)$$

$$Y_t = \alpha_y + \sum_{i=1}^p \beta_{y,i} Y_{t-i} + \sum_{i=1}^p \phi_{y,i} X_{t-i} + \varepsilon_{y,t} \quad (4)$$

و لهذا الغرض، فإنه يتم اختبار وجود علاقة سببية بين المتغيرات باستخدام إحصائية فيشر المقدرة، ومقارنتها بإحصائية فيشر الحرجة عند مختلف مستويات المعنوية الإحصائية وحيث تكون الفرضية تحت الاختبار هي عدم وجود علاقة.

ومن الجدير في هذا الصدد، ملاحظة أن أهم استعمال لهذه النماذج يكمن في تحليل دوال الاستجابة الدفعية⁽²⁾، التي تُعبر عن تأثير أي تغير (بمعنى صدمة) يحدث في أحد مكونات الخطأ العشوائي على القيم الحالية والمستقبلية للمتغيرات التابعة. ويلاحظ في هذا الصدد أن حدوث صدمة في أحد الأخطاء العشوائية يمكن أن يؤثر مباشرة في قيمة المتغير التابع المعني، كما يمكن انتقال هذا التأثير إلى المتغيرات التابعة الأخرى عن طريق هيكل ديناميكية نموذج المتجهات ذات الانحدار الذاتي.

من جهة أخرى، فإن النظرية الاقتصادية غالباً ما تشير إلى وجود علاقة في المدى الطويل بين متغيرين أو عدد من المتغيرات. وحتى لو ابتعدت هذه المتغيرات عن قيمتها التوازنية فإن هناك قوى تعيدها إلى التوازن وتضمن بذلك تحقيق العلاقة في المدى الطويل. إلا أن دراسة العلاقة في المدى الطويل يضعنا أمام مشكلة تتمثل في أن معظم السلاسل الزمنية (خاصة تلك التي تمثل متغيرات اقتصادية كلية) غير مستقرة، وفي حالة غياب صفة الاستقرار فإن الانحدار الذي نحصل عليه بين متغيرات السلاسل الزمنية، غالباً ما يكون انحداراً زائفاً وهذا ما بينته دراسة جرانجر ونيوبولد (1974). صحيح أن المفاضلة تسمح بإعادة الاستقرار لهذه السلاسل الزمنية، ولكنها في هذه الحالة قد تفقد كل المعلومات المرتبطة بسلوك هذه المتغيرات في المدى

الطويل، الأمر الذي يشكل إزعاجاً إذا ما كان اهتمامنا محصوراً بالعلاقة في المدى الطويل. في هذه الحالة يستعمل اختبار التكامل المشترك الذي أدخل من طرف جرانجر (1981)، والذي يسمح بدراسة العلاقة في المدى الطويل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة و المتكاملة من نفس الدرجة، كما يسمح بالتغلب على مشكلة الانحدار الزائف الذي يمكن أن يظهر بين السلاسل الزمنية غير المستقرة.

من أجل دراسة العلاقة في المدى الطويل بين مجموعة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة، اعتمد في هذه الدراسة على اختبار جوهانسن (1988) الذي يسمح بحساب عدد علاقات التكامل المشترك من خلال حساب عدد أشعة التكامل المشترك، والمسماة برتبة مصفوفة التكامل المشترك. ويقوم هذا الاختبار على تقدير النموذج التالي:

$$\Delta Y_t = A_0 + A_1 \Delta Y_{t-1} + A_2 \Delta Y_{t-2} + \dots + A_p \Delta Y_{t-p+1} + \pi Y_{t-1} + \varepsilon \quad (5)$$

حيث أن: المصفوفة π تكتب على الشكل التالي: $\pi = \sum_{i=1}^p A_{i-1}$

p: عدد التأخرات في النموذج.

$R_g(\pi_p) = r$ رتبة المصفوفة π ، والتي تمثل عدد علاقات (متجهات) التكامل المشترك.

وكما درجت العادة عند استخدام السلاسل الزمنية، خصوصاً في تحليل الحالات القطرية، فقد تم القيام باختبار استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات المشمولة بالتحليل، وذلك باستخدام الاختبار المعزز لديكي-فولر للجذور الفردية. ومن أجل القيام بهذا الاختبار، فقد تم استخدام طريقة المربعات الصغرى لتقدير النماذج التالية بالنسبة لكل متغير مدروس:

$$\Delta X_t = p X_{t-1} - \sum_{j=2}^p \Phi_j \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad (6)$$

$$\Delta X_t = p X_{t-1} - \sum_{j=2}^p \Phi_j \Delta X_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \quad (7)$$

$$\Delta X_t = p X_{t-1} - \sum_{j=2}^p \Phi_j \Delta X_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_t \quad (8)$$

حيث أن:

p: عدد التأخرات في النماذج، التي تحدد باستعمال معامل شوارتز و أكايكي.

ΔX_t : التفاضل الأول للمتغير X.

وكما هو معروف، فإنه يمكن تطبيق هذا الاختبار لمستويات المتغيرات، أو للفرق بين القيم المتتالية لكل متغير.

تحليل النتائج

بفرض اختبار مدى فعالية السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري، فقد تم استخدام نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي g كمؤشر كمي للتعبير عن السياسة المالية. بينما اعتبرنا معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي n ، و معدل البطالة u كمؤشرات كمية للتعبير عن كل من النمو الاقتصادي و التوظيف على التوالي. وفي هذا الصدد، تكون دراسة فعالية السياسة المالية من خلال معرفة اتجاه العلاقات السببية بين حجم الإنفاق العام، وكل من النمو الاقتصادي و التوظيف، باستخدام اختبار سببية جرانجر، هذا في المرحلة الأولى.

أما المرحلة الثانية، فهي دراسة لفعالية السياسة المالية من خلال محاولة الكشف عن وجود أثر تحريك أو أثر منافسة بين القطاع الخاص و القطاع العام .

ولهذا الغرض، فقد تم القيام بدراسة العلاقة في المدى الطويل بين معدل نمو نسبة الإنفاق الاستثماري الخاص من الناتج المحلي الإجمالي (pi)، و نسبة الإنفاق الاستثماري العام من الناتج المحلي الإجمالي (gi)، وذلك باستخدام اختبار التكامل المشترك لجوهانسن. فيما يتم توظيف دوال الاستجابة الدفعية للكشف عن طبيعة التفاعلات الديناميكية بين المتغيرين.

وفي هذا الصدد، فقد أوضحت نتائج اختبار ثبات السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة، عدم استقرار هذه السلاسل لكل مستويات المتغيرات المستخدمة، مما أدى إلى إجراء الاختبار على الفروق الأولى. وقد كانت نتائج هذا الاختبار على نحو ما يوضح الجدول التالي:

الجدول (3): دراسة مدى ثبات المتغيرات

اختبار ADF			عدد التأخرات	المتغيرات	
القيم الحرجة					
% 10	% 5	% 1	ديكى- فولر		
-1.611	-1.950	-2.632	-1.607	1	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
-1.611	-1.950	-2.632	-0.399	1	الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
-1.611	-1.950	-2.632	-1.001	1	معدل البطالة
-1.611	-1.950	-2.632	-0.151	1	معدل نمو نسبة الانفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي
-1.611	-1.950	-2.632	0.585	1	معدل نمو نسبة الاستثمار الخاص من الناتج المحلي الإجمالي

وبمقارنة قيم إحصائية ديكي - فولر المقدرّة مع القيم الحرجة، فإنه يتضح أن الفروق الأولى لكل متغير من المتغيرات هي عبارة عن سلاسل زمنية مستقرة، وذلك بدلالة أن القيم المطلقة للإحصائية المقدرّة تفوق تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية.

وبما أن هذه المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى (بمعنى أن السلاسل الزمنية للمتغيرات قد أصبحت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول)، فإنه يمكن القيام باختبار السببية لجرانجر، وذلك بعد حساب عدد التأخرات بناء على أساس أصغر قيمة يأخذ بها معامل أكايكي و شوارتز. يلخص الجدول (4) التالي نتائج هذا الاختبار عند مستوى معنوية 5%:

الجدول (4) : اختبار العلاقات السببية بين حجم الإنفاق العام وكل من النمو والتوظيف

الفرضيات العدمية	عدد التأخرات	إحصائية فيشر المحسوبة*
نسبة الإنفاق لا تتسبب في ارتفاع النمو الاقتصادي	2	1.14590
النمو الاقتصادي لا يتسبب في ارتفاع نسبة الإنفاق	2	*5.15047
نسبة الإنفاق لا تتسبب في انخفاض البطالة	2	0.08429

* معنوية عند مستوى 5% .

بناء على نتائج الجدول أعلاه، تقبل فرضيات العدم الأولى و الثالثة، أي عدم وجود علاقات سببية بين التفاضل الأول لنسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي والتفاضل الأول لكل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة، وعليه فإن السياسة المالية لا تؤثر في النمو الاقتصادي و لا في التوظيف ، أي أن هناك فعالية نسبية للسياسة المالية في تحقيق أهدافها. بينما ترفض فرضية العدم الثانية، أي أن هناك علاقة سببية بين التفاضل الأول لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والتفاضل الأول لنسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي فقط، وعليه فإن النمو الاقتصادي يؤثر في السياسة المالية، و هو بالتالي مؤشر واضح لقبول قانون واجر في الجزائر. و عليه، فإن هذه النتائج القياسية تأتي لتزيد من ترسيخ نتائج التحليل النظري السابق.

نتقل الآن إلى دراسة فعالية السياسة المالية من خلال محاولة الكشف عن وجود أثر تحريك أو أثر منافسة بين القطاع الخاص و القطاع العام، بمعنى دراسة العلاقة على المدى الطويل بين معدل نمو نسبة الإنفاق الاستثماري الخاص من الناتج المحلي الإجمالي (π)، و نسبة الإنفاق الاستثماري العام من الناتج المحلي الإجمالي (g_i)، وذلك باستخدام اختبار التكامل المشترك لجوهانسن، الذي تظهر نتائجه على نحو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (5): اختبار التكامل المشترك لجوهانسن بين الاستثمار الخاص والعام*

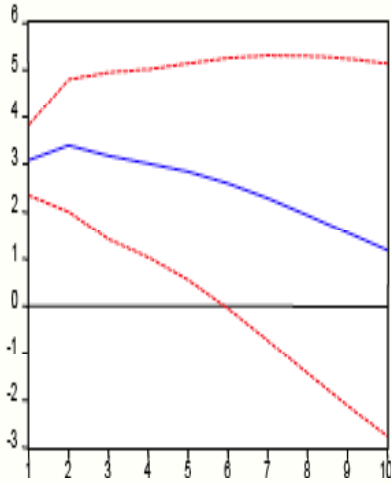
نسبة الاحتمال Prob.	القيم الحرجة عند مستوى معنوية 0.05 Critical Value	إحصائية الأثر Trace Statistic	معنوية القيم المميزة π للمصفوفة (جذور ايغن) Eigenvalue	فرضيات عدد المتجهات المتكاملة Hypothesized No. of CE(s)
0.02	12.32	14.22	0.328	None*
0.64	4.21	0.30	0.008	At most 1 على الأغلب 1

* معدلات نمو نسبة كل من الاستثمار الخاص والعام من الناتج المحلي الإجمالي.

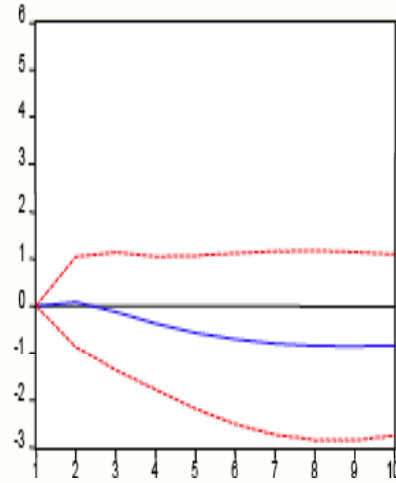
من الجدول أعلاه دائماً، فإنه يتضح أن λ_{trace} أصغر من القيم الحرجة عند مستوى معنوية 5%. وبالتالي تقبل الفرضية العدمية بمعنى وجود علاقة واحدة للتكامل المشترك. و عليه فإنه يمكن قبول وجود علاقة تكامل مشترك بين الإنفاق الاستثماري الخاص والإنفاق الاستثماري العام في المدى الطويل.

وانطلاقاً من النتيجة المبينة أعلاه، فإنه يتبين وجود تأثير بين المتغيرين تحت الدراسة مما يتطلب محاولة الكشف عن طبيعته عن طريق توظيف دوال الاستجابة الدفعية، التي تتطلب استخدام سلاسل زمنية مستقرة (التفاضلات الأولى للمتغيرين)، ويمكن توضيح هذه الدوال في الشكل التالي:

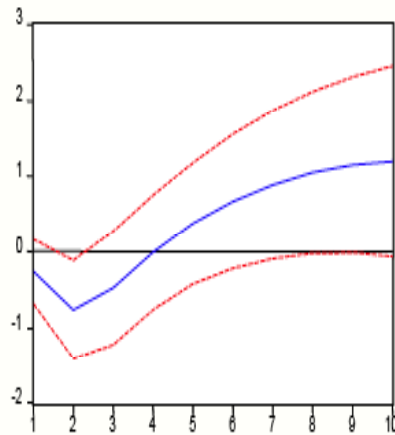
إستجابة معدل الاستثمار الخاص لنفسه



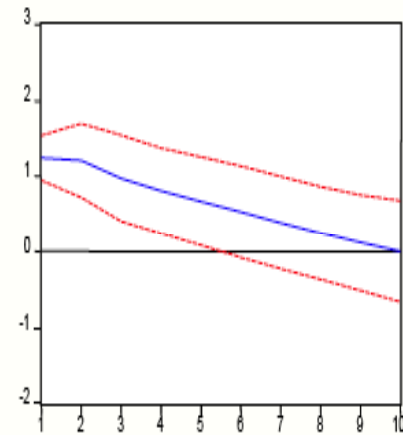
إستجابة معدل الاستثمار الخاص لمعدل الاستثمار العام



إستجابة معدل الاستثمار العام لمعدل الاستثمار الخاص



إستجابة معدل الاستثمار العام لنفسه



من خلال الشكل أعلاه، يتبين أن أي تغير سيحدث في الإنفاق الاستثماري العمومي ستقابله استجابة عكسية بالارتفاع أو الانخفاض في الإنفاق الاستثماري الخاص وهذا على طول فترة الاستجابة، إذ أن حدوث صدمة في نسبة الإنفاق الاستثماري العمومي بنسبة 1% سيقابلها انخفاض في نسبة الإنفاق الاستثماري الخاص بـ 0.12% في الفترة الثانية من الاستجابة، ليزداد بعد ذلك تسارع الانخفاض على طول هذه الفترة، حتى يبلغ الانخفاض نسبة 0.85% عند الفترة التاسعة من الاستجابة.

إن هذه النتائج تعكس وجود أثر لمنافسة الإنفاق الاستثماري العام لنظيره من الإنفاق الرأسمالي الخاص. مما يدل على أن الزيادة في الإنفاق الاستثماري العام في الجزائر تتم على حساب نقص الاستثمار الخاص، أي أن السياسة المالية المتبعة عملت فقط على إحلال الاستثمار الحكومي محل الاستثمار الخاص، وهو بالتالي مضمون أثر المنافسة الذي يجسد لنا مرة أخرى الفعالية النسبية للسياسة المالية.

وفي هذا الصدد، فإنه من الصعب تحقيق تنمية دائمة بالتركيز على البنى التحتية دون الاستثمار في القطاع الخاص، و بالتالي فإن مثل هذا الخيار بعض المخاطر على المدى المتوسط لسببين على الأقل. الأول: عدم تحقيق الأهداف المحددة في مشاريع دعم النمو، وبقاء وتيرة النمو أضعف مما هو مأمول للخروج من دائرة التبعية للنفط والغاز و إنعاش الآلة الاقتصادية لاسيما القطاع الصناعي المنتج و الخفض الفعلي للبطالة. و الثاني: القدرة الاستيعابية المحدودة للاقتصاد الوطني و غياب المشاريع الفعلية ذات المردودية الإنتاجية، فنسبة استكمال المشاريع في مخطط الإنعاش الأول لم تتعد بعد 60% على أقصى تقدير.

الخاتمة

لقد كشف التحليل النظري و القياسي على اعتماد السلطات الكلي على الإيرادات النفطية في رسم السياسة المالية، مما أضفى عليها ميزة الضعف و الفعالية النسبية في تحقيق النمو الاقتصادي و التوظيف الكامل. فأما التحليل القياسي للتفاعلات الديناميكية بين حجم الدولة و معدلات النمو الاقتصادي و التوظيف باستعمال اختبار السببية، فقد كشف عن وجود علاقة في اتجاه واحد مثلت تأثير النمو الاقتصادي على حجم الدولة و هو بالتالي مؤشر واضح لقبول قانون واجنر بالجزائر، كما أكدت هذه العلاقة أيضاً عدم تأثير حجم الدولة في النمو الاقتصادي و في التوظيف اللذان يخضعان بالدرجة الأولى إلى تغيرات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وذلك دليل واضح على الفعالية النسبية للسياسة المالية المتبعة . و أما عن تحليل أثر المنافسة ، فقد أسفر اختبار التكامل المشترك عن وجود تأثير بين الإنفاق الاستثماري العام و الإنفاق الاستثماري الخاص، ليتم الكشف عن وجود هذا الأثر من خلال توظيف دوال الاستجابة الدفعية التي بينت بوضوح استجابة تراكم الإنفاق الاستثماري الخاص العكسية لأي تغير في الإنفاق الاستثماري العمومي، مما يعني أن السياسة المالية المتبعة قد عملت فقط على إحلال الاستثمار الحكومي محل الاستثمار الخاص، إذ يعكس ذلك بوضوح الفعالية النسبية للسياسة المالية بالجزائر. و بالتالي فإن معدلات النمو الاقتصادي و التوظيف المحققة هي بعيدة عن تأثير مضاعف الإنفاق الحكومي، إذ أن السياسة المالية ذات الطابع الكينزي التي اتبعتها الدولة عن طريق زيادة الإنفاق العام بهدف زيادة عرض الإنتاج الوطني لم يكن لها أي أثر يخدم

هذا المنظور، ويرجع هذا بكل بساطة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي و محدودية قدراته. فرغم ضخامة الموارد المالية المخصصة، لم تقدر المؤسسات على زيادة إنتاجها، وهو ما أدى إلى انعدام أثر المضاعف الحكومي في هذا القطاع، مما استدعى تحويل هذه المبالغ إلى إنشاء البنى التحتية وزيادة واردات السلع.

و من أجل معالجة الاختلالات السابقة، فقد كان لا بد من إبداء بعض الاقتراحات التي يمكن للسياسة المالية من خلالها أن تلعب دوراً في التنمية الاقتصادية و دعم النمو، إذ ينبغي على السلطات العامة مراعاة الجوانب التالية:

في ما يخص سياسة الإنفاق العام، فإنه يجب إعادة توجيه هذا الإنفاق، وذلك من خلال الاهتمام بالمجالات التي تشجع نمو الإنتاجية و تمكن من تحسين كفاءة الانتفاع من الطاقة الإنتاجية الموجودة، و يتعلق الأمر باستغلال الراحة المالية التي يترجمها ارتفاع احتياطي الصرف في توجيه السياسة المالية إلى تنشيط و تحفيز العرض الكلي، وذلك من خلال رفع قدرات الإنتاج الوطنية في مختلف القطاعات، و تشجيع الاستثمار الحكومي المنتج و إخضاع المشاريع لمعايير المردودية الاقتصادية. من جهة أخرى، فإنه يجب توجيه الاستثمارات نحو القطاعات غير النفطية، و تشجيع تأسيس المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتبسيط إجراءات التأسيس بشكل يزيد من مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. كما يجب الاهتمام بعمليات تشغيل و صيانة الاستثمارات من أجل تفادي انخفاض مستويات الفعالية و تدهور رأس المال المادي.

أما في ما يتعلق بالسياسة الضريبية، فيجب رد الاعتبار للجباية العادية ضمن مجموع الإيرادات، و ذلك بتوسيع الأوعية الضريبية و تخفيض المعدلات بما يعمل على زيادة المردودية المالية، و تحفيز الاستثمار و تقليص محاولات الغش و التهرب الضريبي. كما يجب خلق الشروط الجبائية الملائمة لتحقيق التوازن الخارجي عن طريق تنويع الصادرات، و توجيه الضريبة لإعادة توزيع الدخل بشكل عادل، و العمل على حماية القوة الشرائية للعملة بدفع الضريبة لكي تكون عاملاً من عوامل التحكم في التضخم.

في حين أنه لا بد للسلطات، في سياستها الائتمانية من تعزيز دور الوساطة المالية لتسهيل نمو القطاع الحقيقي وذلك بالإسراع في تطبيق الإصلاحات المالية، و تبني مزيد من إجراءات التحرير، خاصة في ما يتعلق بخصوصية البنوك العامة وفتح رأسمالها أمام الخواص، و تسهيل اعتماد البنوك الأجنبية مع تعزيز قدرة الحكومة و البنك المركزي في الإشراف على القطاع المالي تجنباً للإلزامات المصرفية. فإنه يتوجب عليها أيضاً تشجيع إنشاء بنوك متخصصة في تمويل الاستثمارات الطويلة الأجل، بحيث تعوّض ضعف التزام البنوك العامة و الخاصة في هذا المجال، بالإضافة إلى إنشاء سوق مالي و تطوير مؤسسات الادخار التعاقدية حتى تساهم بدرجة كبيرة في تراكم الموارد القابلة للاستثمار.

الهوامش

(1) المتجهات ذات الانحدار الذاتي ترجمة (Vector Auto regression Models) والذي عادة ما يختصر بالحروف VAR.

(2) دوال الاستجابة الدفعية ترجمة (Impulse Response Functions).

المراجع

- Abrams, B. A. (1999) "The Effect of Government Size on the Unemployment Rate" Public Choice, Vol. 99, N 3-4, (395-401).
- Alesina, A; Ardagna, S; Perotti, R and Schiantarelli, F (2002): "Fiscal Policy, Profits, and Investment" American Economic Review, Vol. 92, N. 3, (571-589).
- Algan, Y; Cahuc, P, and Zylberberg, A (2002): "Public Employment and Labour Market Performance" Economic Policy, No. 34, (7-65).
- Aschauer, D.A., (1985): "Fiscal Policy and Aggregate Demand", American Economic Review, Vol.75, N.1, (117-127).
- Avila, D.R., and Strauch, R., (2003): "Public Finances and Long Term Growth in Europe Evidence from a Panel Data Analysis ", Working Paper N^o: 246, European central bank, Frankfurt.
- Barro, R.J., (1981): "Output Effect of Government Purchase", Journal of Political Economy, Vol.89, N.6, (1086-1121).
- Blejar, M, and Khan, M. (1984): "Government Policy and Private Investment in Developing Countries". IMF Staff Papers .Vol.31, N.2, (379-403)
- Chhibber, A., Wijnbergen, S.V., (1988): "Public Policy and Private Investment in Turkey". World Bank Working Paper Series, 27.
- Christiano, L.J., and Eischenbaum, M., (1992): "Current Recent Business Cycles Theories and Aggregate Labor Market Fluctuation", American Economic Review, Vol.82, N.3, (430-450).
- Christopoulos, Dimitris K., John Loizides and Efthymios G. Tsionas (2005), "The Abrams Curve of Government Size and Unemployment: Evidence from Panel Data," Applied Economics, Vol.37, (1193-1199).
- David, P.A., and Scadding, J.L., (1974): "Private Savings, Ultra-Rationality, Aggregation and Denison's law", Journal of Political Economy, Vol.82, N.2, (225-249).
- Feldmann, H (2006), "Government Size and Unemployment: Evidence from Industrial Countries," Public Choice, Vol.127, (443-459).

- Freidman, M., (1968): "The Role of Monetary Policy", American Economic Review, Vol.58, N.1, (1-17).
- Ghali, K.H., (1998): "Government Size and Economic Growth: Evidence Frome Multivariate Cointegration Analysis", Applied Economics, Vol.31, (975-987).
- Granger, C.W.J., and Newbold, P., (1974): "Spurious Regression in Econometrics", Journal of Econometrics, Vol.26, (1045-1066).
- Granger, C.W.J (1981): "Some Properties in Time Series Data and Their Use in Econometric Model Specification", Journal of Econometrics, Vol.16, (121-130).
- Greene, J., Villanueva, D., (1991): "Private investment in developing countries: an empirical analysis". IMF Staff Papers, Vol.38, N.1, (33-58).
- Holtz, E.D., (1988): "Private Output, Government Capital, and the Infrastructure Crisis", Working paper N^o: 394, Colombia Department of Economics.
- IMF Country Report No: 05/50. (2005).
- Johansen, S., (1988): "Statistical Analysis of Cointegration Vectors", Journal of Economic Dynamics and Control, Vol.12, (231-254).
- Kydland, F., and Prescott, E., (1977): "Rules Rather than Discretion; the Inconsistency of Optimal Plans", Journal of Political Economy, Vol.85, N.3, (473-492).
- Loizides, J., and Vamvonkas, G., (2005): "Government Expenditure and Economic Growth: Evidence from Trivariate Causality Testing". Journal of Applied Economics .Vol.8, N.1, (125-152).
- Long, J., and Plosser, R.C., (1983): "Real Business Cycles", Journal of Political Economy, Vol.91, N.1, (39-69).
- Lucas, R.E., (1972): "Expectation and the Neutrality of Money", Journal of Economic Theory, Vol.4, N.2, (103-124).
- Mankiw, N.G., (1992): "The Reincarnation of Keynesian Economics", European Economic Review, Vol.36, N.2-3, (559-566).
- Mannell, A.H., (1992): "Infrastructure Investment and Economic Growth", Journal of Economic Perspective, Vol.6, N.4, (189-198).
- Ministère des Finances". La Situation Economique et Financière. (1999-2006)

- Muth, j., (1961): "Rational Expectation and the Theory of Price Movement", *Econometrica*, Vol.29, N.3, (315-335)
- Nickell, S; Nunziata, L; Ochel, W (2005): "Unemployment in the OECD since the 1960s. What Do We Know?" *Economic Journal*, Vol. 115, N. 500, (1-27).
- Phelps, E.S., (1967): "Phillip's Curves. Expectation of Inflation and Optimal Unemployment over Time", *Economica*, Vol.43, N.135, (289-297).
- Phillips, A.W., (1958): "The Relation between Unemployment and the Rate of Change of Money Wage Rates in the Limited Kingdom.1861-1957", *Economica*, Vol.25, N.100, (283-299).
- Rossiter, R. (2002): "Structural Co-integration Analysis of Private and Public Investment". *International Journal of Business and Economics*. Vol. 1, N.1. (59-67).
- Sargent, T.J., and Wallace, N., (1976): "Rational Expectations and the Theory of Economic Policy", *Journal of Monetary Economics*, Vol.2, N.2, (169-189).
- Shafik, N. (1992): "Modelling Private Investment in Egypt". *Journal of Development Economics*. Vol.39. (263-277).
- Wilson, T., (1979): "Crowding-out: the Real Issues", *Banca nazionale de lavoro, Quaterly review*, P 227. Cited by: Llau, P., et Herschtel, M.L., (1990) : dette publique et économie. in: Hertzog, R., (1990) : "La Dette Publique En France", *Economica*, Paris.P"436.